

كونية مفهوم الدولة في الفلسفة اليونانية

The universality of the concept of the state in Greek philosophy

علامي خالد المسعود

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)، lakhdar.hamoum@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/30

تاريخ القبول: 2020/11/13

تاريخ الاستلام: 2020/10/20

ملخص:

يعتبر مفهوم الدولة من أبرز المفاهيم التي شغلت حيزا واسعا من النقاش الفلسفي والسياسي على مد العصور، منذ فكر الإنسان في الطريقة المثلى لتجاوز حالة الحيوانية التي ابتدأ بها وجوده في الأرض، وحالة التوحش التي دفعت لاحقا بهوبز لوصف الإنسان بكونه ذئبا لإنسان آخر. لذا كان لا بد من المرور إلى مرحلة العيش معا في ظل أطر قانونية واجتماعية تكفل للجميع حقوقهم وتحدد لهم واجباتهم تجاه أوطانهم، وكذا تجاه بعضهم البعض، مما يكفل للجميع العيش معا في ظل كنف العدالة والقانون.

كلمات مفتاحية: الدولة، أفلاطون، أرسطو، المجتمع، القانون، العدالة.

Abstract :

The concept of the state is considered one of the most prominent concepts that have occupied a wide range of philosophical and political debate over the ages, since man thought about the best way to overcome the state of animals with which he began his existence on earth, and the state of savagery that later prompted Hobbes to describe man as a wolf to another human being. Therefore, it was necessary to pass to the stage of living together under legal and social frameworks that guarantee all their rights and define their duties towards their homelands, as well as towards each other, which ensures that everyone lives together under the confines of justice and law.

key words: The state - Plato - Aristotle - society - law - justice.

مقدمة:

لعل من أبرز النظريات الفلسفية المؤسسة لمفهوم الدولة، النظرية الأفلاطونية والأرسطية اللتان حاولتا أن تجعلا من تصورهما لها كونيا يمكن أن ينطبق على جميع التجمعات البشرية أينما كانت جغرافيتهم، ومهما اختلفت عقائدهم ونحلهم. لذا سنحاول أن نعيد استعراض التصورين المثالي الأفلاطوني والواقعي الأرسطي للدولة، لعلنا نعثر فيهما ما يجعلنا نعيد بناء مفهومنا الراهن لها بما طرحاه هؤلاء الحكماء.

1. أفلاطون والجمهورية المثالية:

أفلاطون من مواليد حوالي 427 ق م، ينحدر من أسرة أرسقراطية أثينية الأصل نبيلة العرق. الأمر الذي مكّنه من ولوج عالم السياسة من بابه الواسع حيث كان من أبرز تلامذة سقراط، وقد كان معروفا بسفرياته المتعددة خارج أثينا والتي أفضت إلى منعرجات مهمة في مسيرته الفكرية الغزيرة الإنتاج ولأدّل ذلك من تصنيفاته العديدة والتي صاغ مجملها في أسلوب حوار أدبي مثير نذكر من أشهر هذه المحاورات محاورات "الجمهورية" و"السياسة" و"القوانين" وغيرها.

يعتبر أفلاطون - في تاريخ الفلسفة اليونانية - عنوانا كبيرا على الفكر السياسي اليوناني بدون منازع حيث يجري أفلاطون فلسفته السياسية - كما هو معروف - على لسان أستاذه وولي نعمته الفيلسوف سقراط وهذا بغية تكريس قناعاته وهيكله نسقه الفلسفي من خلال الكشف عن رؤيته لنمط الحكم المستوحاة من مواقفه في نظرية المعرفة والمثل والنفس.

1.1. مفهوم الدولة عند أفلاطون:

يتصور أفلاطون أن ميلاد الدولة يعبر عن عجز الفرد عن تلبية وإشباع حاجاته المختلفة بمفرده، فحاجات الفرد مختلفة ومتعددة ومن ثمة فهو بحاجة إلى مساعدة الآخرين وكذا مساعدته هو للآخرين فكان لازما لهذا الاحتكاك والاجتماع والاتصال أن يبحث له عن فضاء مشترك، فظهر الإقليم الواحد، وهنا نلتبس عبقرية أفلاطون في إدراكه للضرورة الفطرية للاجتماع البشري كنواة لتشكيل المجتمعات السياسية الأولى بمعنى كأصل للدولة وعليه فالدولة لا تظهر إلا كنتيجة حتمية لتلك الحاجات الفطرية للعنصر البشري. ولما كان الأمر كذلك وجب على كل فرد داخل المجموعة السياسية أن ينهض بدوره المناسب له داخل هذه المجموعة حيث لا مفاضلة بين الحرف والمهن والأعمال فكلها لها أهميتها الخاصة في تشكيل نسيج الدولة المتزن الذي يحقق الانسجام والتجانس بين هذه المهن

والوظائف المختلفة. فأفلاطون رأى أن أسس قيام الدولة هي: "التخصص وهو أن يقوم كل مواطن بأداء وظيفة واحدة فقط لأن الطبيعة أهلت كل فرد لأداء وظيفة معينة وليس لكل الوظائف دون تدخل والطبقة الاجتماعية التي هي الطبقة المنتجة العاملة زراع وتجار وظيفتها إشباع الحاجات الضرورية كالأكل والمشرب. وطبقة الجند ووظيفتها الدفاع عن المدينة وتشبه القوة الغضبية ومقرها القلب وطبقة الحكام وهي المسؤولة عن إدارة شؤون الدولة وتشبه القوة العاقلة ومقرها العقل" (1).

"وإذا نظرنا الآن في المصادر التي صدرت عنها فكرة أفلاطون في الدولة وجدنا أولاً أنه تأثر تأثراً شديداً بنظام الدولة الإسبرطية كما صنعه" لوكرجوس "فهو يقول كما يقول التشريع الإسبرطي بأن الفرد للدولة ويقول بتربية الأفراد تربية عسكرية وبالقضاء على الملكية والقضاء على الزواج كما كانت الحال عند الإسبرطيين" (2)، يجمع أغلب المؤرخين على اعتبار أفلاطون أول مفكر في تاريخ البشرية أسس لفكرة المدينة الفاضلة وهذا في تقديرنا قد جانب الصواب لأن أخناتون وكونفوشيوس هما أول من أسس لهذا الحكم في مصر والصين القديمين حسب الأدبيات التاريخية. غير أننا يجب أن نسجل في هذا السياق سبق أفلاطون في هندسة وصياغة البناء الفلسفي المحكم لمعالم هذه المدينة الفاضلة مستأنساً بفلسفته المثالية الشهيرة والتي تعتقد في ثبات المثال بمعنى النظام الثابت لكل شيء بدءاً بالرياضيات وانتهاءً بالمدينة المثالية.

2.1. مفهوم العدالة عند أفلاطون:

واضح أن العدالة عند أفلاطون مثال ثابت غير قابل للتغير أو التحويل لذلك رفض تعريف السفسطائي تراسيماخوس للعدالة الذي اعتبرها... الأقوى وما دام العنصر الحاكم هو الأقوى وجب أن تسيير العدالة في مصلحته وفي هذا السياق يقرر أن من حق كل حكومة أن تسن قوانين على مقاسها، ولهذا فهي ترى أن ما هو مشروع سيكون بالضرورة عادلاً لرعاياها وبالمقابل تعاقب من يخالف ذلك لأنه متمرد على العدالة وخارج عن القوانين وخلافاً لتراسيماخوس الذي أقام العدالة على غريزة السيطرة فالعدالة عند أفلاطون هي كمال النفس والدولة فلما كانت النفس العادلة هي تلك التي تتقن أداء وظيفتها فكذلك الدولة العادلة هي تلك التي يقوم كل فرد فيها بوظيفة على الوجه الأكمل، ومن ثمة فالدولة عند أفلاطون هي اضطلاع كل فرد بوظيفته على وجه أكمل في مقابل ضمان الدولة للفرد بأن يؤدي هذه الوظيفة ليس بعيداً عن المواهب والمؤهلات الطبيعية الكامنة فيه. "أما عن صلة الفرد بالدولة فالفرد عند أفلاطون يجب أن يكون من أجل الدولة وعلى هذا يجب أن لا يفعل شيئاً خارج

الدولة ولا ضد الدولة بل عليه أن يفعل كل شيء من أجل الدولة (...) ولتحقيق هذا يجب أن يفصل الفرد منذ ميلاده عن والديه ويسلم للدولة (...) ولكي تبني الدولة المثلى يجب أن يقضى على الزواج والملكية" (3).

3.1. أسس العدالة: (تقسيم العمل والنظام الطبقي)

يؤكد أفلاطون أن الدولة يجب أن تتأسس على مبدأ تقسيم العمل بين أفرادها الذين يتوزعون على ثلاث طبقات أساسية: الحكام – الجنود والمنتجين حيث كل طبقة من هذه الطبقات تؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل دون أن تتعدى طبقة على صلاحية الطبقة الأخرى. "وتمثل هذه الطبقات الثلاث الوظائف الأساسية في كل مجتمع – الإنتاج – الدفاع والإدارة ويطابق كل منهم جزء من النفس الثلاثة: يقابل الصناع جزء الشهوانية التي فضيلتها العدالة ويطابق طبقة الجند جزء الغضبية التي فضيلتها الشجاعة ويطابق طبقة الحكام جزء العاقلة (الفكر والعقل) التي فضيلتها الحيلة". (4) ذلك أن تجاوز الصلاحيات والتدخل بينهما سيفضي إلى الفوضى والاستقرار بينما إذا التزمت كل طبقة حدودها واكتفت بالعمل الذي أوكل لها عندها سيتحقق العدل ويحدث الاستقرار. فهذا النظام الطبقي هو أساس تحقيق العدالة وبناء الدولة المثالية عند أفلاطون ومعروف أن هذا التقسيم الطبقي كان منتشرا في التراث الشرقي لاسيما لدى البراهمانيين من فلاسفة الهند القديمة. وإذا دققنا في التقسيم السابق سنكتشف أن الدولة عند أفلاطون وفي أساسها المادي تقوم على طبقة المنتجين من زراع وصناع وغيرهم وفي أساسها المعنوي تقوم على ما يدعوه أفلاطون بحراس الدولة (الجند والحكام). تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أفلاطون أولى عناية خاصة بتربية الجند كونهم الحراس الأشداء الذين من المفروض أن يكتسبوا قدرا معقولا من المعرفة بينما أولى عناية أكبر بتكوين الحكام والفلاسفة. "يجب على الذين يتولون بناء المجتمع المنشود أن يميزوا أصحاب الاستعداد الحربي فيفصلوهم طائفة مستقلة ويتعهدوهم بالتربية عليهم أن يرتبوا لهم رياضة بدنية تنشئهم أصحابا أقوياء وعليهم أن يغذوا نفوسهم بالأدب والفنون" (5)، وهنا يبدو جليا حرص أفلاطون الشديد على أن يحوز حكام المدينة الفاضلة من الفلاسفة على رصيد عالي من المعرفة النظرية والخبرة العملية فحكومة الفلاسفة عنده هي الحكومة المثالية بامتياز للدولة القائمة على مثال العدالة لأن هدفها الوحيد هو تحقيق العدالة بين المواطنين في الدولة.

1.3.1. علم السياسة:

يأخذ مؤرخو الفلسفة السياسية محاورة السياسة عند أفلاطون على أنها بداية التحول الأفلاطوني نحو الواقعية السياسية والتخلص من المثالية الطوباوية، مادامت تمثل لحظة العبور من دولة الجمهورية المثالية التي يحيلها الفيلسوف المعصوم إلى دولة القوانين التي يحكمها الدستور وتحكمها المؤسسات. "فليس معنى وجود دولة "النواميس" بعد دولة "السياسة" أن أفلاطون قد أنكر دولة "السياسة" وإنما قد حاول فحسب أن يعرض صورة جديدة تتفق مع الواقع مع جعله دولة "سياسية" مثلاً أعلى يجب أن يسعى الناس إلى تحقيقه قدر المستطاع".⁽⁶⁾

2.3.1. أشكال الحكومة:

حكومات الطغيان وهي أسوء الحكومات - حكومة الأوليغارشية وهي حكومة الطغمة المالية الباحثة عن الربح السريع - حكومة الديمقراطية المتطرفة. وفي المجمل العام إذا تساءلنا عن طبيعة هذه الحكومات فإن أفلاطون يرى أن أصلها على الإطلاق هي حكومة الملك العادل لأنها الأجدر في تغيير المجتمع، هذا ومهما يكن تبقى الديمقراطية هي الشكل الأمثل الذي يمكن أن يشكل سقفا للعيش المشترك "يرى أفلاطون أن النظم السياسية كلها يمكن أن تختصر في خمسة أشكال أساسية هي النظام الديمقراطي... والحكم الثيوقراطي... والحكم الأوليغاركي... والديمقراطي... وحكومة الطغيان [...]". ويذكر في هذا المجال أنه حتى الديمقراطية تدمر نفسها بنفسها عندما تصل إلى حدها الأقصى فتقلب إلى فوضى وبدلاً من أن يحكم الشعب نفسه بنفسه نرى حكم الجماهير أو الغوغاء... يتدمر على سفينة الدولة".⁽⁷⁾

في هذا الإطار يقترح أفلاطون حزمة من المبادئ والتشريعات تضمن حياة أرقى وأفضل للمجتمعات، إن على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الأخلاقي. فهو يتصور المدينة على مستوى متعدد الأوجه حيث يضمن كل الحاجيات الزراعية الضرورية للاكتفاء الذاتي التي لا تورط بأي حال من الأحوال المجتمع في التبعية الغذائية، كما يجب أن يتوفر للدولة موقع جغرافي يسمح لها ببناء اقتصاد ينهض على الزراعة في الأساس ولا يكتفي بالصناعة والتجارة وهذا وحده ما يضمن الاكتفاء الذاتي للدولة ويغرس القيم المنتجة والخلاقة في سلوك أفرادها.

4.1. النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة لدى أفلاطون:

لا يتردد أفلاطون في الإعلان عن نزعتة الشيوعية بوضوح فالنظام الاقتصادي الأمثل بالنسبة له هو ذلك النظام الذي تكون فيه الملكية مشاعاً فيه بين الأصدقاء كما يستمر في الإقرار بالعديد من

آرائه حول المساواة بين الرجل والمرأة سواء في مجال التعليم أو في غيره. "ويرى أفلاطون أن الاشتراكية والشيوعية إنما هو قاصر على طبقة الحراس ولهم عنده وظيفتين الإدارة والدفاع أما الإنتاج وبه تتم للمدنية وظائفها الثلاث فمتروك للشعب من زراع وصناع وتجار (...) على شرط أن يؤدوا لمن فوقهم الضريبة الواجبة وأن تحصر الملكية في حدود معقولة (...) حتى لا يثري بعضهم دون الباقيين فينقسم الشعب طائفتين متنازعتين الأغنياء والفقراء وهذا الانقسام آفة الدول غير المنتظمة تنظيماً عقلياً". (8)، القطعية الأبستمولوجية التي أحدثها في تصوره للنظام السياسي في محاورة "القوانين" مع تلك التي تصورها من قبل في محاورة الجمهورية فتحت مجالا واسعا أمام أفلاطون ليعمق ويطبّق فلسفته الاجتماعية المهيمنة في دولة القوانين، من جهة أخرى سمح أفلاطون بالملكية الفردية مشروطة بمقدار محدود حتى يتجنب بصفة وقائية تلك الفروقات السافرة بين الأغنياء والفقراء. "أما إذا تساءلنا عن السبب الذي من أجله قد ودع أفلاطون أحلام السياسة واستفاض عنها بمنشآت "النواميس" العملية فإن الإجابة عن هذا السؤال عند أفلاطون نفسه فهو يقول أن الدولة المثلى التي صورناها في "السياسة" دولة لا يمكن أن تتحقق إلا على يد الآلهة أو أبناء الآلهة "الأساسية" وهي في الواقع الصورة العليا لما أسماه القديس أوغسطين فيما بعد "مدينة الله" أما البشر فليس في وسعهم أن يحققوا المبادئ التي بينها في "الأساسية" ولهذا رأى من الواجب أن ينزل من المستوى العالي إلى مستوى الواقع فيحاول قدر المستطاع أن يصور للناس فضائل الدولة الجديدة على أساس الواقع ووفق طبيعة النفس الإنسانية كما هي بما طبعت عليه من شر وفساد". (9)

5.1. النظام السياسي:

يقترح علينا أفلاطون نظاما سياسيا يزاوج فيه بين الملكية والديمقراطية زاهدا في نصيب الديمقراطية ذلك أن الأساس الذي يقوم عليه هذا النظام - في تصوره - هو بالدرجة الأولى على الصعيد العملي التقسيم الطبقي والتمثيل المتساوي للطبقات الأربعة في المدينة وهذه الأخيرة بدورها تقوم على أساس الملكية وعندما كانت الملكية الفردية لا تتعدى أربعة أمثال قيمة قطعة من الأرض، ذكر أفلاطون أربع طبقات من بين هؤلاء الملاك حيث تقوم هذه الطبقات باختيار ممثليها في المجالس مع مراعاة التساوي في التمثيل بينها حيث يكون على رأس هذه المجالس مجلس حراس القانون ويتكون من 37 عضوا وهي في النهاية المرحلة الأولى من الانتخاب التي نختار بواسطتها مجلس يتكون من 360 عضو وهو ما يسمى بمجلس الشيوخ. ففي القوانين تمتاز الدولة بأنها كلية عضوية تراتبية يعيش فيها الأفراد لكي يؤدوا وظيفتهم في الدولة بتمثل الهدف الكبير في تحقيق الثبات الاجتماعي وترسيخ نظام

عقلي وعادل من شأنه أن يوحد بين العناصر المتباينة على نحو كامل بحيث يتم درء التغيير والانحطاط أطول مدة ممكنة وتعم الحياة التعاونية الممكنة الفضلى".⁽¹⁰⁾ وتأتي في المقام الثاني طائفة الكهنة الذين تتحدد وظيفتهم في إقامة الشعائر وصيانة المعابد ثم تأتي طبقة القواد ورؤساء الفرق العسكرية حيث يضطلع هؤلاء بتأمين المدينة والأقاليم وكذا إقامة التحصينات اللازمة ضد الأعداء ثم تأتي فيما بعد طبقة المعلمين المكلفين بتربية الأجيال دون أن ينسى المحاكم التي تشكل جزءاً أساسياً من هذا النظام السياسي المنوط به تحقيق العدالة بين المواطنين والأمر يتعلق بالقضاة بوصفهم الحكام الذين لا يتأخرون في الفصل في النزاعات التي تقع بين المواطنين لتسيطر العدالة في الأخير وينعم الكل بالهدوء والاستقرار. ولقد "اعتمدت طوباوية أفلاطون على أساس قاعدة جميلة وهي إخضاع الفرد للدولة وإخضاع الدولة لأهداف مثالية خالصة عامة وثابتة ولكن كان تحقيق هذا البرنامج مستحيلاً لطابعه العقائدي والغريب والقاسي والذي لا يضع اعتباراً لحرية الإنسان ولسعاده".⁽¹¹⁾، إن ملمح الحكومة في إطار هذا النظام السياسي الذي يزاوج بين الديمقراطية والملكية هو نظام الدولة المختلطة التي تجمع بين المبدأ والحكمة في النظام الملكي ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي.

2. أرسطو وضرورة تكوين الدولة

إن ما يميز نظرية أرسطو السياسية أنها كانت تتأرجح بين التجريد تارة وبين المنهج الوصفي التقريري تارة أخرى حيث جمع فيها بين الواقع والمثال ففيما يتعلق بأصل المجتمعات الإنسانية وتدرجها وكيفية تحصيل الثروات فيها وصور ونظم الحكم المختلفة وأشكال الدساتير الحاكمة فيها وكيفية وقوع الثورات ضدها يتوخى أرسطو الحس التجريدي وفي العلوم السياسية يلتزم المنهج الاستقرائي لكنه يحلق بعيداً عن الواقع متطلعاً إلى المثال وعلى غرار أستاذه أفلاطون بحث في صورة الدولة المثالية حيث صاغ رؤية مستقلة عن دولة المدينة المثالية التي غرقت في الشروط الخيالية الممتنعة التحقيق في الواقع. الأمر الذي عرضه للانتقاد بنفس الحجم الذي انتقد فيه نظريات سابقيه لاسيما أستاذه مع تفاوت في بُعد ومضمون هذه الانتقادات ونشرع في استعراض نظرياته ذات النزعة الواقعية عموماً لننتهي إلى عرض رؤيته للدولة المثالية.

1.2. ضرورة تكوين الدولة:

يقرر أرسطو في كتابه الشهير "السياسة" أن الدولة اجتماع في الأصل وكل اجتماع لا يجتمع لخير مادام الناس لا يعلمون أبداً شيئاً إلا وهم يقصدون إلى ما يظهر لهم أنه خير وهذا يعني بالنتيجة الإقرار بأن الدولة تأتلف ضرورة من اجتماع البشر وهذا الاجتماع المكون للدولة اتجاه طبيعي لدى

الإنسان إذ "ترتكز السلطة السياسية لدى أرسطو على مرتكزين -الأول إن دولة المدنية هي الاجتماع الغائي والأعلى لكل الاجتماعات التي تقع دونه وهي تعتمد على العيش المشترك (...). فهي تحمل في طياتها بعداً أخلاقياً هادفاً إلى تسيير ممارسة السلطة نحو سعادة المجتمع وتحقيق فضائله - والثاني أن كل شيء داخل السلطة السياسية يتحدد بعلاقته بالأجزاء الأخرى المشكلة لها من جنوب وبالوظيفة المناطة به لإنجازها من جنوب آخر." (12)

يعتبر أرسطو من أولئك الذين يؤمنون بطبيعة نظام الدولة وأن الإنسان حيوان سياسي فالدولة عمل طبيعي والإنسان كائن اجتماعي بالطبع فأرسطو يؤمن بالضرورة الفطرية الطبيعية للمجتمعات السياسية فالإنسان عاجز على توفير حاجاته المادية والمعنوية وحده ومن هنا حاجته الفطرية إلى الاجتماع كما يرى أرسطو الدولة تتجاوز العائلة والفرد من ناحية الأهمية كون الكل أكبر من الجزء فالدولة عنده تشبه جسم الكائن الحي فإذا قطعت أجزاؤه فقدت قيمتها وحياتها، من ثمة فالفرد يستمد قيمته وحيويته من كونه فرداً في العائلة وفي الدولة في آن واحد. "ويظهر التناقض بين تصورات أفلاطون وأرسطو أيضاً في مجال نشأة الدولة فالأول كان يريدها للحاجة ومطلب الاكتفاء الاقتصادي وإشباع الحاجات المادية التي تجعله راغباً في تشكيل جماعات تتبادل هذه المهمة ومن هذه الجماعات تتكون الدولة فلا وجود مستقل لأفراد الدولة الأفلاطونية، مع أرسطو تتكون الدولة وتنشأ من الأسرة التي يعدها الوحدة الاجتماعية الأولى من ناحية التطور التاريخي ومن اجتماع الأمر تكونت القرى ومن القرى تكونت المدنية -الدولة بوصفها وحدة سياسية." (13)

2.2. الاقتصاد السياسي لدى أرسطو (الكسب واقتصاد الأسرة والدولة):

يعرض أرسطو نظريته في اقتصاد الأسرة واقتصاد الدولة شبه متكاملة فمن خلالها يقدم ملامح ما يسمى في الاصطلاح الحديث "بالاقتصاد السياسي" حيث تتجلى هذه النظرية بوضوح من خلال تفريقه بين طريقتين في كسب الثروة: الأولى عائلية وطبيعية ومحترمة وضرورية والثانية تجارية محترفة؛ أما الأولى فهي اقتصاد طبيعي يعتمد على طرق الكسب الطبيعية للثروة كالزراعة وتربية الحيوانات والصيد والمال هو أساس هذا الاقتصاد الطبيعي بواسطة التبادل السلعي بين الشعوب والدول غير أن أرسطو يرى في اكتناز المال بهدف تحقيق الثراء أمر غير طبيعي وكسب مضاد للطبع ولا يعود بالفائدة على المجتمع. "أما من ناحية الزمان فإن أول جماعة هي الأسرة والغرض منها القيام بالحاجيات اليومية وتلبيها القرية وهي اجتماع عدة أسر لتوفير شيء أكثر من الحاجيات اليومية (...). واجتماع عدة قرى في هيئة تامة هي المدنية أرقى الجماعات تكفي نفسها بنفسها وتضمن للأفراد - ليس

فقط المعاش بل أيضا حسن المعاش فمهمة المدنية توفير الأسباب لكي يبلغ أفرادها سعادتهم وهذه الأسباب مادية وأدبية والأولى خاضعة للثانية لأن سعادة الإنسان خلقية عقلية".⁽¹⁴⁾

3.2. أشكال الحكومات السائدة:

رغم ما قدمه أرسطو من انتقادات لمعظم آراء أفلاطون في الجمهورية والقوانين إلا أنه اعتمد على التحليل الأفلاطوني لأنواع الحكومات الفاسدة والتميز بينها وبين الحكومات الصالحة وقسمها حسب المصلحة العامة فالحكومة الصالحة هي التي تحكم وفق الدساتير التي تحافظ على المصلحة العامة أما الفاسدة هي التي تبتعد عن هذا الهدف وتسعى لتحقيق أهداف شخصية لأفرادها وقسمها وفق ذلك لستة أنواع منها ثلاثة صالحة وهي "الارستقراطية": وهي حكومة الأقلية من الأخيار، "الملكية": وهي حكومة الفرد العادل و"الجمهورية": وهي حكومة الأكثرية التي تحكم وتهدف لتحقيق الصالح العام. أما الفاسدة فهي "الديماغوجية": حكومة الأكثرية وهدفها تحقيق منافع الفقراء و"الطغيان": وهي حكومة الملك الذي يهدف لتحقيق مصلحته الشخصية و"الأولغارشية": وهي حكومة قائمة للأغنياء، لذلك "يرى أرسطو أن الحكومات تنقسم إلى حكومات صالحة الملوكية والارستقراطية والجمهورية وحكومات فاسدة وهي الطغيان والأولغارشية والديماغوجية (الغوغائية المنغلقة) [...] والحكومة متى كانت تهدف إلى المنفعة العامة ويرأسها فرد سُميت ملوكية وكذلك فإن كانت القلة أو الحكم بيد الأقلية من الأخيار وهدفها الخير الأكبر للدولة وأفراد الجماعة سميت أرستقراطية وبينما تحكم الأكثرية بلا غرض إلا الصالح العام فإنها تأخذ تسمية الجمهورية أما الطغيان فإنه حكم الفرد دون المصلحة العليا للأفراد والخير العام لهم والأولغارشية هي حكومة الأغنياء وولايتهم بوصفهم قلة أما الديماغوجية أو التطرف الديمقراطي فهو يطلق على حكومة الفقراء العامة دون هدف إلى الخير المشترك لكل الأفراد".⁽¹⁵⁾

4.2. نظرية السلطات الثلاث:

لقد توصل أرسطو إلى أن الإجماع السياسي يتم من مواطنين ذوي ثروة متوسطة وأن الدول التي تتميز بإدارة جيدة هي التي فيها الطبقة الوسطى هي الغالبة والمسيطرة لأنه يرى أن كل دولة تشمل ثلاث طبقات مختلفة ومتباينة وهي أولا طبقة المواطنين الأغنياء جدا وطبقة المواطنين الفقراء جدا والطبقة المتوسطة وبذلك توصل إلى تحديد الحكومة التي تتوافق مع نظريته الأخلاقية لأن الفضيلة في توسط الطرفين. "استنتج أرسطو من دراسته الواقعية لأنماط أنظمة الحكم والدساتير وخصائصها أن دستور دولته الواقعية يجب أن يجسد فكرة النظام (...) التي توافقت مع صورتها الثنائية عند أفلاطون

في القوانين ولكن مع تغيير في بعض عناصرها. إذ اعتقد أرسطو أن هذا النظام المختلط يجب أن يكون مركبا من الخصائص الإيجابية للنظامين "الأولغارشي" و"الديمقراطي" ليكون بذلك وسطا ذهبيا بينهما أسماء أحيانا النظام "الدستوري" و"الجمهوري" وافترض أن تطبيق هذا النظام المختلط واقعا يتطلب الجمع بين الأسس التي يقوم عليها.⁽¹⁶⁾ ومن هنا يرى أرسطو أن هذه الحكومة المتكونة من أفراد الطبقة الوسطى هي أفضل حكومة وهي التي تمثل العدل غير دكتاتورية لأنها تشرع لنظام سياسي فيه ثلاث سلطات وكلها مستقلة ومحددة بوظائفها وموظفيها ومهامها هي: الجمعية العمومية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ولقد فصل فيها بأكثر عمق حين رتبها حسب أهميتها فالسلطة التشريعية هي الجمعية العمومية وهي أهم السلطات التي تقرر على وجه السيادة الحرب والسلام وعقد المعاهدات وتسب القوانين وتصدر أحكام النفي والإعدام وتتابع محاسبة الحكام. السلطة التنفيذية هي التي تهتم بإدارة الدولة وتقسيم المهام التنفيذية فيها. أما السلطة الثالثة فهي السلطة القضائية وهي سلطة المحاكم والنظر في النزاعات والفصل بينها. وتتحدد هذه المحاكم وفق ثلاث نقاط هي أولا موظفيها، وثانيا اختصاصاتها، وثالثا طريقة تأسيسها. أما الموظفون فهم القضاة ويمثلون جميع المواطنين أو جزء منهم، والاختصاصات تكون على حسب القضايا وهي أنواع فهناك محاكم لتصفية الحسابات العامة ومحكمة للنظر في انتهاكات الحرمات الدستورية ومحكمة للفصل في الأضرار التي تلحق بالدولة ومحكمة لطلبات التعويض من الأفراد والحكام ومحكمة تفصل في القضايا المدنية وأخرى لقضايا القتل ومحكمة للأجانب "يعد أرسطو أول من قسم السلطات في الدولة إلى ثلاث سلطة تشريعية وأخرى تنفيذية وثالثة قضائية ففي جميع الدول توجد ثلاث مهام أو وظائف رئيسية، الوظيفة الأولى: هي صياغة وسن المبادئ أو القواعد العامة وهي بذلك وظيفة تشريعية" والوظيفة الثانية: هي تطبيق وتنفيذ تلك المبادئ والقواعد العامة السابقة أي وظيفة تنفيذية، أما الوظيفة الثالثة: هي التي تختص بالفصل في المنازعات والدعاوي ومن ثمة العقاب على الجرائم وهي الوظيفة القضائية المناطة بالمحاكم.⁽¹⁷⁾ أما عن كيفية تأسيس هذه المحاكم فيتم ذلك إما عن طريق الانتخاب أو القرعة حسب ما كان متداولاً في تلك الفترة في دساتير دول المدنية اليونانية.

الاحالات الهوامش:

1. أحمد الميناوي: جمهورية أفلاطون، دار الكتاب العربي دمشق القاهرة، ط1، 2010، ص.190.
2. عبد الرحمان بودي: موسوعة الفلسفة ج1، المؤسسة العربية الدراسات والنشر بيروت، ط1، 1984، ص.184.
3. عبد الرحمان بودي: موسوعة الفلسفة، ج1، المؤسسة العربية الدراسات والنشر بيروت، ط1، 1984، ص.183، 184.
4. فيصل عباس: الموسوعة الفلسفية، (الفلسفة اليونانية من أفلاطون إلى الأفلاطونية الجديدة) ج2، مركز الشرق الأوسط الثقافي للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 2001، ص.78.
5. يوسف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية، دار العالم العربي، القاهرة، ط2، 2012، ص.132.
6. عبد الرحمان بودي: موسوعة الفلسفة ج1، المؤسسة العربية الدراسات والنشر بيروت، ط1، 1984، ص.186.
7. أحمد الميناوي: جمهورية أفلاطون، دار الكتاب العربي دمشق القاهرة، ط1، 2010، ص.193، 194.
8. فيصل عباس: الموسوعة الفلسفية، (الفلسفة اليونانية من أفلاطون إلى الأفلاطونية الجديدة)، ج2، مركز الشرق الأوسط الثقافي للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 2001، ص.134، 135.
9. عبد الرحمان بودي: موسوعة الفلسفة ج1، المؤسسة العربية الدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1984، ص.185.
10. أرمسترونغ، ت: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 2009، ص.94.
11. فؤاد سواف تاتاركيفتش، ت: محمد عثمان العجيل، كنوز للنشر والتوزيع القاهرة، د ط، 2012، ص.184.
12. علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية، منشور الاختلاف، الجزائر، ط1، 2015، ص.62.
13. علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية، منشور الاختلاف، الجزائر، ط1، 2015، ص.61، 62.
14. يوسف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية، دار العالم العربي، 2010، ص.250.
15. علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية، منشور الاختلاف، الجزائر، ط1، 2015، ص.65، 66.
16. علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية، منشور الاختلاف، الجزائر، ط1، 2015، ص.66.
17. علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية، منشور الاختلاف، الجزائر، ط1، 2015، ص.67.